٥ ـ **الطَّبَرسي**: روى العياشي بإسناده، عن زُرارة، وحُمران، ومحمّد بن مسلم، عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليهما السلام: «إنّ الوحيد ولد الزنا». قال زُرارة: ذُكِر لأبي عبد الله عليه السلام عن أحد بني هشام، أنّه قال في بعض خُطبه: أنا الوليد الوحيد، فقال: «ويله! لو علم ما الوحيد ما فخر بها». فقلنا له: وما هو؟ قال: «من لا يُعْرَف له أب»[1].

٦ ـ **محمّد بن يعقوب**: عن عليّ بن محمّد، عن بعض أصحابنا، عن ابن محبوب، عن محمّد بن الفُضيل، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، قال: قلت: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ﴾؟ قال: «يستيقنون أنّ الله ورسوله ووصيّه حقّ».

قلت: ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيماناً﴾؟ قال: «يزدادون بولاية الوصيّ إيماناً».

قلت: ﴿وَلاَ يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؟ قال: «بولاية عليّ عليه السلام». قلت: ما هذا الارتياب؟ قال: «يعني بذلك أهل الكتاب، والمؤمنين الذين ذكر الله فقال: ولا يرتابون في الولاية». قلت: ﴿وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرى لِلْبَشَرِ﴾؟ قال: «نعم، ولاية عليّ عليه السلام». قلت: ﴿إِنَّهَا لإِحْدَى الكُبَرِ﴾؟ قال: «الولاية». قلت: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾؟ قال: «من تقدّم إلى ولايتنا أُخّر عن سَقَر، ومن تأخر عنها تقدّم إلى سَقَر» ﴿إِلاَّ أَصْحَابَ اليَمِينِ﴾، قال: «هم والله شيعتنا». قلت له: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ المُصَلِّينَ﴾؟ قال: «إنّا لم نتولّ وصيّ محمّد والأوصياء من بعده ولا يصلّون عليهم». قلت: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾؟ قال: «عن الولاية معرضين». قلت: ﴿كَلاَّ إِنَّها تَذْكِرَةٌ﴾[2]؟ قال: «الولاية»[3].

٧ ـ **عليّ بن إبراهيم**، قال: أخبرنا الحسين بن محمّد، عن المُعلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن محمّد بن الفُضيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿إِنَّها لإِحْدَى الكُبَرِ * نَذِيراً لِّلْبَشَرِ﴾، قال: «يعني فاطمة عليها السلام»[4] وقد تقدّم حديث في معنى الآية في أوّل السورة.

٨ ـ **شرف الدين النجفي**، قال: جاء في تفسير أهل البيت عليهم السلام: رواه الرجال، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام، في قوله عزّ وجلّ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾، قال: «يعني بهذه الآية إبليس اللعين، خلقه

---

(١) مجمع البيان ج ١٠ ص ١٧٩.
(٢) سورة عبس، الآية: ١١.
(٣) الكافي ج ١ ص ٣٦٠ ح ٩١.
(٤) تفسير القمي ج ٢ ص ٣٨٦.

almawaddah.be